بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله العليم الحكيم ، خصَّ أصفياءه بالعلم النافع ، وجعلهم مشارق أنواره ، وميازيبَ رحمته ، وأبواب الدخول إلى سرادقات عزه المنيعة ، وحضرات أُنسه الرفيعة . والصلاة والسلام على الذي انعكست من مرآة ذاته جميع الكمالات البشرية ، فلا كمال إلاّ وعنه صادر ، والبحر الخضم الأذخر الذي تفجرّت من رحيق فيوضاته ينابيع المحاسن فلا حُسن إلاّ من سحبها ماطر ، سيدنا محمد الذي شيَّد أركان الشريعة للعالِمين ، وأوضح أفعال الطريقة للسائرين . صلَّى الله وسلم عليه ، وعلى آله الغرِّ الميامين ، وأصحابه سفن النجاة للراكبين ، وعلى التابعين وتابع التابعين ، ممّن أقاموا الجدار ، وورثوا كتز الأسرار ، وحملوا مشعل النور الإلهي ، واضطلعوا بالأمانة ، وجاهدوا في الله حق جهاده . أما بعدُ .

فقد عُلِم ضرورة أن مرجع التشريع الإسلامي يعود لأصليْنِ عظيميْن شريفيْن ، القرآن الكريم ، والسُّنة النبوية المطهرة . والتي هي بيان للقرآن الكريم وشرح لأحكامه ، لذلك تضافرت جهود الأمة سلفاًوخلفاً على حفظ الآثار المصطفوية ، فكانت نتيجة تلك الجهود المبذولة آثاراً عظيمة تمثَّلت في مناهج عريقة ومتعددة في ضبط وفهم وحفظ السُّنة النبوية والعمل بها فصارت مؤلفاتهم سبب هداية لمن تاه في دياجي الضلالة والحيرة والشك .

هذا ، فلقد مُنِي الإسلام منذ انبثاق فجره بخصوم ألدَّاء ، حاولوا تهديم أركانه ، وتقويض بنيانه بشتى الوسائل ومختلف الأساليب . تارة بتشكيك المسلمين في أساس دينهم القرآن الكريم ، وتارة في تشكيكهم في الأصل الثاني السنة النبوية المطهرة بزعمهم أنها آحادية وليست متواترة ، وبمناقضتها للعقل الصريح تارة أُخرى .

ونحن اليوم نعاني موجات إلحادية ، وتيارات إباحية تفسد أجيالنا ، وتضلل شبابنا ، وتنذر أمتنا بتدهور خطير، ومنعطف مخيف ، ولا يسعنا في هذا الجو المائج بالصراع الفكري إلاَّ أن نعتصم بحبل الله المتين ، ونبذ الخلافات الفرعية الاجتهادية ونربط قلوبنا بالله عزّ وجل لنستمدَّ منه القوة والطمأنينة والكرامة والعِزّة .

نعم ، فقد جاء المُنصّرون والمستشرقون _ حديثاً _ فأخذوا تلك الطعون والشبهات فنفخوا فيها وزادوا عليها ممّا أملته أهواؤهم ، وحمَّلوها أكثر مما تحمل ، وخرجوا بها للناس فتنة وتخريباً . ودماراً وتشكيكاً فتلقفها _ للأسف الشديد _ بعض الذين يثقون بكل ما يرد عن المستشرقين ، منتحلين لها ومُرْتضين لمضمونها بعلة البحث العلمي تارة ، وباسم التجديد حيناً آخر ، واسم التقليد ..... وهكذا وقبل هذا وبعده الحقد الدفين الذي استولى على قلوبهم .

هذا وقد ظهرت تلك الادعاءات والطعونات بأشكال مختلفة ولكنها كلها ترمي عن قوس واحدة ، ومن أهم هذه الأشكال أنها ظهرت باسم الحفاظ على الإسلام ، والغيرة عليه ، وتقريبه لغير المسلمين . فطعنوا في كل حديث لا يوافق مستوى غير المسلمين أو المحسوبين على الإسلام ، وإن كانت تلك الكتب والمقالات والدعوات قد عُممت للطعن في السُنة كلها فإن بعضها الآخر قد خُصص للطعن في الصحيحين بالذات ، ولا شك أن الطعن في الصحيحين جريمة كبرى ، وبلية عظمى ، ومعصية خطيرة في السلوك التفكيري ، وذلك لما للصحيحين من أهمية كبرى عند علماء المسلمين ومن ثم عند عامة المسلمين حيث تلقاهما علماء الأمة بالقبول وأجمعوا على العمل بهما وأنهما أصح الصحيح بالنسبة للحديث ، والحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين ، ومن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر : أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها ليس في واحد منها طعن أو ضعف . وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحُفاظ مثلاً بعض الأحاديث على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه ، وأما صحة الحديث نفسه فلم يخالف أحد فيها ، فلا يهولنك إرجاف المرجفين وزعم الزاعمين أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة (١) .

هذا ولن يخلو عصرٌ من قائم بأمر الله ينفي عن السُنة تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين . وهذا ما حدا بعلماء المسلمين اليوم أن يهبوا بعزيمة وشكيمة قويّتين للذّب وللتصدي لهذه الافتراءات الزائفة من خلال الانتصار لأعظم كتابين بعد كتاب الله تعالى . لذا فحسناً فعلت جمعية الحديث النبوي الشريف وإحياء التراث بالتعاون مع كلية الشريعة في الجامعة الأردنية بسعيهما الجاد لإقامة مؤتمر علمي تحت مسمى : (**الانتصار للصحيحيْن** – نحو منهجية علمية للتعامل مع الصحيحين – من خلال خمسة محاور تشمل بنوداً متعددة ، فرغبت الإسهام في هذا المؤتمر العلمي بورقة علمية موجزة تتناول مضمون جهود العلماء المعاصرين وهو من مضامين المحور الأول : جهود العلماء في الانتصار للصحيحين وخدمتهما مُوسِماً الورقة بـــ :

" إضاءات مقتبسة من جهود العلماء المعاصرين في الذَبِّ عن الصحيحيْن وخدمتهما " .

وستتناول الورقة الموضوع من خلال الحديث عن جهود العلماء المعاصرين وفق مخطط يحْوي ثلاثة مباحث الأول منها تحت عنوان : عُلو مكانة الصحيحيْن وشروطهما ومزاياهما وفيه ثلاثة مطالب. والمبحث الثاني تحت عنوان الجهود المرتبطة بخدمة الصحيحين ، وفيه ثلاثة مطالب . والمبحث الثالث تحت عنوان : الجهود المرتبطة بالذَّبِّ والدفاع عن الصحيحيْن وفيه ثلاثة مطالب ، بالإضافة لخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات ، وفهرس للهوامش وفهرس للمصادر والمراجع ، وفهرس للمحتويات .

المبحث الأول : عُلو مكانة الصحيحيْن وشروطهما ومزاياهما :

المطلب الأول : عُلوٌّ مكانة الصحيحيْن .

إنَّ مكانة الصحيحين وعلوَّهما على غيرهما من الكتب أمرٌ قام عليه إجماع الأمة ، وحتى تظهر تلك المكانة بوضوح وجلاء فلابدَّ من الحديث عن ذكر ما يدل على مكانتهما معاً ، ثم ندلفُ إلى بيان مكانة كل منهما على حدة ، على النسق الآتي ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر ، إتياناً بما يفي بالمقصود .

أولاً ماقيل فيهما معاً (٢)

أورد الحافظ ابن حجر العسقلاني في مقدمة فتح الباري قولاً لمحمد بن يوسف الشافعي نصه : إنّ أول من صنف في الصحيح البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري ، ومسلم مع أنه أَخذ عن البخاري واستفاد منه فإنه يشارك البخاري في كثير من شيوخه ، وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز كما أنَّ الإمام النووي قال : اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز ، الصحيحان البخاري ومسلم ، وتلقتهما الأمة بالقبول ، وقد أكد ذلك أيضا الحافظ ابن حجر العسقلاني قائلاً : الخبر المحتف بالقرائن يفيد العلم خلافاً لمن أبى ذلك ، قال : " وهو أنواع منها : ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ التواتر فإنه تحف به قرائن منها .

- جلالتها في هذا الشأن .
- تقديمهما في تمييز الصحيح على غيرهما .
- تلقي الأمة لكتابيهْما بالقبول ، وهذا التلقي وحده أَقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر .

ثانياً : ماقيل في صحيح البخاري منفرداً (٣)

لقد تعددت أقوال العلماء الجهابذة مبينة علوّ مكانة صحيح الإمام البخاري ومن ذلك ما ذكره ابن حجر العسقلاني : أن الإمام البخاري قال : صنفت كتاب الصحيح لست عشرة سنة ، خرجته من ستمائة ألف حديث ، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى وقال : " ما أدخلتُ في كتابي الجامع إلا ما صح ، وتركت من الصحيح حتى لا يطول " كذلك نقل الفربري عن البخاري أنه قال : (ما وضعتُ في كتابي الصحيح حديثاً إلا اغتسلتُ قبل ذلك وصليتُ ركعتين) ، وأضاف أيضا الحافظ ابن حجر العسقلاني : تقررّ أنه التزم فيه _ أي صحيحه _ الصحة وأنه لايورد فيه إلا حديثاً صحيحاً . هذا أصل موضوعه ، وهو مستفاد من تسميته إياه " الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ". والحاصل أن صحيح البخاري كان عند الناس _ من المحققين العلماء _ كالذهب

الإبريز في نقاء أحاديثه متناً وسنداً فعرف العلماء المحققون من علماء الحديث الشريف له ولمؤلفه مكانته إلى حدٍّ لو أن الحديث أورده البخاري من غير سند كان محل قبولٍ .

ثالثاً : ماقيل في صحيح مسلم مُنفرداً (٤)

كثر ثناء العلماء على صحيح مسلم وتعددت أقوالهم في التنويه بفضل هذا الكتاب العظيم فمن جملة ما قاله أولئك الأعلام اقتطفنا الجُمل الآتية :

قال الإمام مسلم رحمهُ الله تعالى عن صحيحه : ليس كل شيئ عندي صحيح وضعته هاهنا وإنما وضعتُ ها هنا ما أجمعوا عليه قاله جواباً لأبي بكر بن أخت أبي النضر عندما سأله عن حديث أبي هريرة هوصحيح يعني : (إذا قرأ فأنصتوا) فقال : هو عندي صحيح ، فقال لِمَ لَمْ تضعه ها هنا فأجابه بما ذكر ، وقال مكي بن عبد الله : سمعت مسلم بن الحجاج يقول (عرضتُ كتابي هذا على أبي زُرعة الرازي فكل ما أشار أن له عِلة تركته) .

وقال أيضاً صنفت كتابي هذا من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة ، ولو اجتمع أهل الحديث ، وكتبوا فيه مائتي سنة فمدارهم على هذا المسند . كما أن الحافظ أبو علي النيسابوري قال : ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم .

وخلاصة القول من مضمون ما ذكره العلماء الأعلام عن مكانة هذين الكتابين مجتمعيْن أو متفرقيْن أنَّ الأمة أجمعت على صحتهما ووجوب العمل بهما .

المطلب الثاني : شروط الصحيحين (٥)

إنَّ المراد بشرط الشيخين الصفات التي يلتزمها كل محدث في رواية الأحاديث التي يختارها لكتابه ، وفي الوجه الذي يروي به كل واحد عن الآخر ، وتعرف هذه الأمور بالنصِّ عليها في كتب بعضهم كما فعل مسلم في مقدمة صحيحه ، أو بالنظر في كتب بعضهم فاسما الصحيحين ، يدلان بالجملة على شروطهما ، كما يعرف ذلك بسبْر كتبهم واستقراء مناهجهم فيها .

أولاً : شرط الإمام البخاري (٦)

إنّ للبخاري شروطاً خاصة في صحيحه التزمها منها شرط في الرّجال وشرط في اتصال السند المُعنعن فأما شرطه في الرجال فهو أهم الأسباب التي جعلتْ صحيح البخاري مقدماً على غيره من كتب الحديث ، حيث بيّن الإمام الحازمي هذا الشرط ، أن الرواة المكثرين من الحديث كالزهري ونافع والأعمش وقتادة وغيرهم لهم رواة عنهم ، وهؤلاءالرواة الذين يروون عن المكثرين يتفاوتون فيما بينهم من حيث الضبط والإتقان من جهة ، ومن حيث ملازمتهم للراوي المكثر من جهة أُخرى ، وبالتالي فبعض الرواة يَصلح لأن يُخرج لهم في الأصول ، وبعضهم لا يصلح أن يخرج لهم إلا في الشواهد والمتابعات .

إذا عُرف هذا نقول : إنَّ شرط البخاري في الرجال هو أن يخرج من حديث أهل الطبقة الأولى في الأصول ، وقد يخرج من حديث أهل الطبقة الثانية في المتابعات والشواهد قال الحازمي : فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة ، وهو غاية مقصد البخاري ، وقال ابن حجر العسقلاني : فأما الطبقة الأولى فهم شرط البخاري وقد يخرج من حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمده من غير استيعاب .

وأما شرطه في اتصال السند المعنعن فهو أنْ يكون الراوي قد لقي من روى عنه بالعنعنة ، وأن يكون الذي روى بالعنعنة غير مدلس .

ثانياً : شرط الإمام مسلم (٧)

قد نصَّ الإمام مسلم على شرطه بقوله : " ليس كل شيئ عندي صحيح وضعته هاهنا إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه . كما صرح الحازمي _ رحمه الله _ أن شرط مسلم في الرجال هو أهل الطبقة الثانية من الطبقات الخمس الذي ذكرها للرواة عن المكثرين ، أمَّا شرطه في اتصال السند المعنعن فهو معاصرة الراوي لمن رَوَى عنه بالعنعنة مع إمكانية لقائهما وانتفاء موانع اللقاء ، قال الإمام مسلم : " إن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً ، وجائز ممكن له لقاؤه والسماع منه لكونهما جميعاً كانا في عصْر واحدٍ ، وإن لم يأت في الخبر قط أنهما اجتمعا ، ولا تشافها بكلام فالرواية ثابتة ، والحجة بها لازمة إلا أن تكون هناك دلالة بينة تبيّن أنَّ الرواي لم يلْقَ من روى عنه ، أَو لم يسمع منه شيئاً ، فأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فَسَّرنا فالرواية على السماع أبداً حتى تكون الدلالة التي بينَّا".

هذا وهناك شروط متعلقة بترتيب الأحاديث ، وفي إخراج الأحاديث الموصولة وغير الموصولة ، وفي تكرار الحديث ، وفي بيان طرق الحديث ، واختصاره والتعليق عليه ، وتعريف الرواة والتعليق على الروايات وغير ذلك فاكتفينا بأهم هذه البنود وبأساسها الذي على مدارها تم اختيار أحاديث الصحيحين.

المطلب الثالث :مزايا الصحيحين

أولاً : مزاياهما على غيرهما (٨)

امتاز الصحيحان على غيرهما من الكتب الحديثية بمزايا عديدة ، واختصا بخصائص جليلة ، فمما امتازا به على غيرهما ، أنهما احتويا على أرقى شروط الصحة فيما يختص بالعدالة والضبط واتصال السند مع انتفاء الشذوذ والعلة ، وكونهما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى باتفاق العلماء فيما نقله الإمام النووي ، كما حُكِم بصحة كل أحاديثهما المسندة بإجماع الأمة ، كما أنهما أول كتابين صُنِّفا في الحديث الصحيح المجرد ، بل يحويان أصح الصحيح إذ اجتمعت كلمة العلماء على أن أصح الصحيح ما اتفقا عليه ، وأن

أحاديثهما لا يحتاج إلى الكشف عنها ، إذ أنهما أَفصحا بصحة مافي كتابيهما ، ومن ثمَّ اعتنى العلماء بهما عناية لم يحظ بها كتاب ، كما كثُرت المستخرجات عليهما ، حتى بلغت العشرين مستخرجاً تقريباً ، وقد تلقت الأمة أحاديثهما بالقبول وذلك من أكبر الدلائل على الجزم بصحتهما ، لأن إجماع الأمة معصوم ، كما ضرب الشيخان المثل الأَعلى في الدقة والضبط والإتقان في تصنيف الصحيحين فيما يتعلق بأسانيدهما ومتونهما لكونهما من أعلم الناس بهذا الفن بشهادة أقرانهم وأهل عصرهم ، بأنهما من أعلم الناس بالحديث رواية ودراية ، وعللاً وضبطاً ، مع كونهما من أهل الدين والخُلُق فقد كانا مضرب المثل في العلم والحلم والتواضع والدين والخلق لذا كثر توافد الطلاب عليهما والإفادة منهما .

ثانياً : مزايا صحيح البخاري على صحيح مسلم (٩)

كما امتاز الصحيحان على غيرهما من كتب الحديث ، امتاز كُلٌّ منهما بميزات ميزته عن الآخر فمن مزايا صحيح البخاري على صحيح مسلم أن صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم فيما ذهب إليه الجمهور ، وذلك لقلة الرجال المُتكلم فيهم ممن روى عنهم البخاري ، وأكثرهم من شيوخه الذين عرفهم ولقيهم وجالسهم وأطّلع على أحوالهم وأحاديثهم بخلاف الإمام مسلم . كما أن البخاري _ رحمه الله _ التزم في التخريج عن الطبقات عن الطبقة الأولى _ البالغة في الحفظ والإتقان ، أصولاً ، ويخرج عن الطبقة التي تليها في التثبت وطول الملازمة اتصالاً وتعليقاً ، بينما مسلم يخرج عن هذه الطبقة أصولاً أيضاً ، مع اشتراط البخاري ثبوت اللقاء بينما اكتفى مسلم بمطلق المعاصرة مع احتمال اللقيِّ ، كما امتاز على مسلم بقلة الأحاديث المنتقدة وإن كانت هذه الانتقادات مبنية على علل ليست قادحة ، مع كون البخاري أجلُّ وأعلم من مسلم وأعرف منه بصناعة الحديث ، وتمام الصفات التي تدور عليها الصحة هي في كتاب البخاري أتم منها في مسلم وأشد، ومن المزايا كذلك أولية البخاري في إفراده الأحاديث الصحيحة في كتاب مستقل تضمنت أبوابه وتراجمه كثيراً من الأحكام التي حيرت الأفكار .

ثالثاً : مزايا صحيح مسلم على صحيح البخاري (١٠)

امتاز صحيح مسلم على صحيح البخاري بمزايا وخصائص منها ، سهولة تناول الأحاديث ، فصحيح مسلم أسهل تناولاً من صحيح البخاري لأن مسلماً جعل لكل حديث موضعاً يليق به ، وجمع فيه طرقه وأسانيده وألفاظه المختلفة في أبواب متفرقة ، كما أنه يسوق الحديث كاملاً ولو كان طويلاً فلم يجزئه و لم يكرره و لم يقطعه كما يفعل البخاري حسب مواضيعه مع اختصاره على الحديث الصحيح ، إذ ليس في صحيح مسلم بعد الخطبة إلا الحديث السرد بخلاف مافي البخاري من أقوال التابعين وأتباع التابعين والنصوص الفقهية ،واستنباط الأحكام ، وإقلال مسلم من المعلقات فهو لم يكثر منها ورواها في الشواهد والمتابعات وأغلبها موصولة في أصل الكتاب بخلاف البخاري فقد أكثر من المعلقات ، ومن أميز سمات

صحيح الإمام مسلم حُسن ترتيبه وتنسيقه وترصيفه على نسق يقتضيه تحقيق الإمام مسلم وكمال معرفته بمواقع الخطاب ، ودقائق العلم بالأسانيد ومراتب الرواة وغير ذلك . ومهما يكن من أمر ، فإنَّ هذا العرض الموجز لمزايا الصحيحين معاً أو مزايا أحدهما على الأخر يتضح منه ما للصحيحين من صفات عظيمة جعلت علماء الأمة عامة وأهل الحديث خاصة مجمعين على علوّ مكانتهما فإذا ذُكر الحديث في كليهما أوفي أحدهما أخذوه بالقبول . لذا جعلوا شرطهما حجة للروايات في غيرهما فشرط أحدهما شهادة إثبات وتشريف .

المبحث الثاني : الجهود المرتبطة بخدمة الصحيحين

توطئة :

لقد اتفقت كلمة علماء الأمة _ قديماً وحديثاً _ على أنَّ صحيحي الإمامين البخاري ومسلم أصّح كتابين بعد كتاب الله عزّ وجلّ وأن الأحاديث المسندة المتصلة المذكورة فيهما ، أحاديث صحيحة ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولذا فقد اعتنى بهما علماء الأمة اعتناءً كبيراً حتى زاد ما كُتب عنهما على المئات من المؤلفات ، من مستخرج ومختصرٍ وشرحٍ وحاشيةٍ وتعليق ، وغير ذلك، . هذا وإن الجهود المعاصرة المرتبطة بخدمة الصحيحين لكثيرة جداً ، ومتعددة في مناهجها وأساليبها وأهدافها ، لكنها جميعا تشير لرفعة قدر ومكانة الصحيحين في قلوب أمة النبي صلى الله عليه وسلم . لذا فسنورد - إنّ شاء الله تعالى - نماذجَ دالة على تلك الجهود المبذولة من بعض العلماء المعاصرين لخدمة هذيْن الكتابيْن الجليليْن معاً ، أو كلٍّ واحدٍ منهما على حِدة . وذلك من خلال ثلاثة مطالب.

المطلب الأول : الجهود المرتبطة بخدمة الصحيحيْن معاً

لقد بذل العلماء المعاصرون جهوداً مقدرة لخدمة الصحيحين وذلك لما لهذين الكتابيْن من مكانة عظيمة في قلوب الأمة الإسلامية ولبيان تلك الجهود فإننا سنُعطي مثالين لنوعين من خدمة المعاصرين للصحيحين اكتفاءاً بدلالة الجزء على الكلِّ . حيث أحدهما يتعلق بالشرح التحليلي والآخر يتعلق بالصناعة الحديثية .

المثال الأول : كتاب زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم

قام مؤلفه [١١] بجمع ألف حديث وثلاثمائة فيما اتفق عليه الشيخان ، في كتابه هذا ، وشرحه بشرح سمّاه فتح المنعم ببيان ما احتيج لبيانه من زاد المسلم . واضعاً له حاشية لتقييد أطراف أحاديث الكتاب ببيان مواضع تخريج الشيخين سمّاها : التقييد المعلم بمواضع أحاديث زاد المسلم .فالكتاب حوى تقييدات طريفة وحواشٍ نافعة لطيفة ، بيّن فيها صاحب الكتاب بعض غريب الأحاديث وشرح بعض ما يحتاج للشرح والإيضاح منها ، فهو يقع في خمسة مجلدات من الحجم المتوسط . ومن خلال تتبعنا لما كتبه المؤلف في مقدمته [١٢] وحاشيته تبيّن لنا أن المؤلف سلك المنهج الآتي في تأليفه لكتابه هذا .

أ- رتب الأحاديث على حروف المعجم ، ليقرب تناوله ويسهل الاطلاع على كل فرد من أحاديثه . إلاّ في حديثِ إنما الأعمال بالنيات فقد قدمه تبركاً به على عادة السلف الصالح . ذاكراً المحلّى بأل في آخر كل حرف وجُد فيه .

ب- أغفل ذكر أسانيد الأحاديث إلاّ الصحابي راوي الحديث الأعلى ليسهل حفظه ما أمكن .

ج _ أوضح أنّ ما لم يكن في النهاية لابن الأثير واختصارها للسيوطي من الغريب ، إن

ذكره فالغالب أن يعزوه للكتاب المأخوذ منه كشروح الجامع الصغير وغيرها من كتب الحديث أو كتب اللغة .

د _ أن يذكر حل بعض الكلمات اللغوية وبيان معاني بعض الأحاديث المأخوذة من شروح الأحاديث وكتب اللغة بذيل الأحاديث على سبيل الطرد ، ونحو ذلك .

هـــ _ ختم الكتاب بخاتمة تشتمل على ثلاثة أنواع الأول منها فيما صُدّر بلفظ (كان) من شمائله صلى الله عليه وسلم والثاني فيما جاء مصدراً بلفظ (لا) من الأحاديث أما النوع الثالث فكان فيما صُدِّر بلفظ (نهى) من الأحاديث النبوية .

أما عن طريقته في شرح الأحاديث وبيانها ، فقد سلك المؤلف في هذا الشأن مسلك العلماء الربّانيين أهل الدربة والمحبة والورع واليقين فدل شرحه وإيضاحه على تمكنه وبراعته وسيلان ذهنه ومحبته للصحيحين وأدبه مع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك من خلال جمعه للأدلة وأقوال العلماء مقارناً وموفِّقاً أو مُرجِّحاً في بعض الأحيان . وكما قيل بالمثال يتضح المقال ، فنود أن نتطرق في جمل موجزة لحديث واحد من الأحاديث التي تضّمنها كتابه المفيد هذا ونصه [١٣] ، كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي مسجد قباء كل سبت ماشياً وراكباً وكان عبد الله بن عمر يفعله ، فتحدثَّ عن كلمة قباء شارحاً لها شرحاً علمياً مفصلاً، ثم تطرق لمسالة المفاضلة بين المدينة المنورة ومكة المكرمة ، مفُضِّلاً المدينة على مكة على الرأي المشهور عن الإمام مالك بن أنس وأكثر أصحابه ،أيضاً تناول الحديث عن المساجد المنسوبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم قباء ، الفتح ، العيد ، ذو الحليفة . متحدثاً عن بعض خصائص مسجد قباء ، بأنه المسجد المؤسَّس على التقوى ، وأن في وسطه مبْرَك ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي صحنه مما يلي القبلة شبه محراب ، وهو أول موضع ركع فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم هناك ، ثم تحدثَّ عن فضل مسجد قباء وفضل الصلاة فيه واستحباب أن يكون ذلك في يوم السبت . كما بين أن في الحديث دليل على جواز تخصيص بعض الأيام بنوع من القُرَب . هذا وقد قرَّظ الكتاب جماعة [١٤] من علماء الأزهر وعلماء الآفاق وملوك الأشراف مُشيدين بالكتاب وبمؤلفه وسعة اطلاعه وحبه للبحث وخدمته لأعظم سِفرين بعد كتاب الله تعالى .

المثال الثاني : مكانة الصحيحين

هذا الكتاب يعدُّ مثالاً مناسباً لبعض الجهود المعاصرة في خدمة الصحيحين حيث ألفه صاحبه [١٥] انتصاراً وخدمة لأصح كتابيْن بعد كتاب الله تعالى . ويقع الكتاب في خمسمائة وأربع وأربعين صفحة ضمنّه مقدمة وبابين ، عرض في مقدمته بيان مكانة السنة النبوية ومدى اهتمام المسلمين بها

عبر أطوار نقل السنة النبوية في مراحلها المختلفة ، ذاكراً اتفاق الأمة على تلقي الكتابين بالقبول والإجماع على صحتهما ، وبيّن أن أعداء الإسلام قديماً وحديثاً وجَّهوا سهام الطعن للسنة عموماً وللصحيحين خصوصاً ،فقياماً منه بواجب ردّ هذه الشُّبه كتب كتابه (مكانة الصحيحين) وجعله في بابين . الأول منهما في الثناء على الصحيحين متطرقاً لمنهج الشيخين في تاليفهما لهذين الكتابين مبيِّناً مكانتهما وشروطهما ومزاياهما وغير ذلك مما فيه دلالة على علو مكانة الكتابين . كما جعل الباب الثاني تحت مسمى : الاعتراضات عليهما والرّد عليها . حيث تكلم فيه مجيباً عن رواية الإمامين عن بعض من تُكُلم فيهم وانفراد كل واحدٍ منهم بالإخراج عن بعض الشيوخ ، وأخيراً ختم هذا الباب بفصل تحدَث فيه عن بدعة التصحيح على الصحيحين وغير ذلك . أما خاتمة الكتاب فقد ضمّنها الحديث عن بيان قواعد وضوابط الحديث الموضوع ، كما توصّل إلى أن الكتابين هما في الدرجة العليا التي وضعا فيها وحق للعلماء قبولهما والعمل بهما (١٦) .هذا وقد أوضح المؤلف في أثناء عرضه للخاتمة (١٧) أن الاعتناء بالصحيحين قد ظهر بشكل واضح في المستخرجات التي استخرجت أحاديثهما ، من طرق أخرى ، وأن الفائدة العظيمة التي استفادها علماء الحديث من هذه المستخرجات بحيث لا يوجد حديث انتقد في الصحيحين أو أُعلَّ إلاَّ وجاء في المستخرجات سليماً .كذلك أكَّد أن الصحيحين قد استوعبا أكثر وأغلب وأصحَّ الصحيح ، أمَّا الصحيح فلا . أيضا ذكر المؤلف بكل ثقة أن كل من يُهوِّن من أمر الصحيحين ، أو يطعن فيهما ، أو يُنْزل من قدرهما فهو مبتدع متبع لغير سبيل المؤمنين .

فالكتاب يُعدُّ _ في تقديري _ سهماً مسموماً مُوجَّهاً لصدور أُولئك الذين أثاروا هذه الشكوك لإحياء أراء الضالين ورغبة في تشويه الدين .

المطلب الثاني : الجهود المرتبطة بخدمة صحيح البخاري منفرداً : -

لقد تبيّن لنا اتفاق علماء الملة قديماً وحديثاً على أن صحيح البخاري هو أصح كتاب بعد كتاب الله عزّ وجلّ لذا فقد تعددت خدمة العلماء لهذا الكتاب الجليل وسنوضح ذلك بالمثال مكتفين _ بإذن الله تعالى _ بنماذج من خدمة العلماء المعاصرين لهذ الكتاب ، نموذجٍ لشروحه وآخر لبيان الخدمة الفنية له ، فأمّا شروح الكتاب المعاصرة فمنها : كوثر الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري لمحمد الخضر الشنقيطي ، وكتاب الإمام البخاري أمير المؤمنين في الحديث للدكتور يوسف الكتاني ، وكتاب فيض الباري شرح صحيح البخاري للشيخ محمد أنور الكشميري الحنفي ، المولود سنة (١٢٩٢ هـ) والمتوفى سنة (١٣٥٢ هـ) وقد ذكره الشيخ محمد الزهراني في كتابه تدوين السنة وذكر أنه من أهم الشروح المطبوعة ، وقد قدَّمه مؤتمر السنة النبوية في الدراسات المعاصرة بجامعة اليرموك

بتحقيق : أحمد عزو عنابة ، عن دار احياء التراث العربي _ بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م .[١٨]

وأما من الناحية الفنية فقد خدم الكتاب الأخوان محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم في النسخة التي نُشرت عن شركة دار الأرقم ابن أبي الأرقم وتقع النسخة في مجلد واحد في ألف وسبعمائة واثنتين وسبعين صفحة حيث تمثلت خدمتهما لهذا الكتاب في أنهما حرصا على إخراج الكتاب بما يُلائم ارتقاء الطباعة العصرية الحاضرة حتى يكون ذلك مدعاة لاستخراج طرف الحديث بسهولة ، كما أنهما لم يسبقا _ على حد علمهما _ إلى ترقيم الكتاب بما يوافق (تحفة الأشراف)للمزّي ، وأنهما أثبتا الاسم العلَمي على الغلاف لصحيح البخاري كما سماه به مؤلفه إذْ أن ذلك سبباً في زيادة المعرفة ورسْماً للأسس التي بَنى المؤلف الكتاب عليها ، وجعلا عمدتهما في إخراج الكتاب النسخة المعتمدة على الطبعة السلطانية المقابلة على النسخة اليونينية التي هي أعظم أصل يوثق بها في نُسخ صحيح البخاري، هذا والمراد بالطبعة السلطانية النسخة التي أمر السلطان عبد الحميد بطبعها بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة (١٣١١ هـ) وأُتِمَّ طبعها (١٣١٣ هـ) واعتمد مصححوا المطبعة على نسخة شديدة الضبط بالغِة الصحة ويراد بالنسخة اليونينية نسخة الحافظ أبي الحسين علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله اليونيني البعلبكي الحنبلي (٦٢١٦ – ١٧٠١ هـ) فقد كان كثير العناية بصحيح البخاري ، طويل الممارسة له ، مهتماً بضبطه وتصحيحه ومقابلته على الأصول الصحيحة التي رواها الحُفَّاظ ، حتى أن الحافظ الذهبي حكى أنه قابلهُ في سنة واحدة إحدى عشرة مرة [١٩] وقاما بعزو الآيات القرآنية وتخريج القراءات والروايات في كتاب التفسير مع جعلهما رواية حفص عن عاصم هي الأصل بالإضافة للإشارة إلى القراءات الشاذة ، وخَرَّجا الأحاديث المتفق عليها مع مسلم ، وقابلا الأصل على متن " فتح البارئ " في كثير من المواضع ، وعمدة القارئ في بعض المواضع كما رقمّا الكتب والأبواب بما يوافق المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي " ومفتاح كنوز السُنة " " وتحفة الأشراف " للمزّي حيث أن الرقم الأول الذي عن اليمين للمعجم _ في الكتب والأبواب _ والذي عن اليسار للتحفة مثال ذلك .

٣٨/٦٤ - كتاب المغازي

٧٩/٧٨ – باب غزوة تبوك ، وهي غزوة العسرة فالرقمان ٦٤ و٧٨ من جهة اليمين رقما الكتاب والباب في المعجم ، والرقمان " ٣٨ " و " ٧٩ " من جهة اليسار رقما الكتاب والباب في التحفة . وجمعا أيضاً أطراف الأحاديث مكررة ليسهل الرجوع إليهما في حالتْي الطرد والعكس ، وصنعا الفهارس العامة للكتب والأبواب والأحاديث والآثار ، ثم ألحقا بآخر الكتاب كشَّافاً معجمياً لكتب " صحيح البخاري .[٢٠]

المطلب الثالث : الجهود المرتبطة بخدمة صحيح مسلم منفرداً

لما كان صحيح الإمام مسلم ثاني اثنين في الكتب الصحيحة المصنفة في السنة النبوية المطهرة ، تشرف بخدمته جمع من علماء الأمة وإنا موجزو القول في بيان خدمة المعاصرين منهم لهذا الكتاب بإيرادنا لنموذجيْن اثنيْن تتضح من خلالهما خدمة المعاصرين لهذا الكتاب الجليل بادئين بكتاب " فتح المنعم شرح صيح مسلم " للأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين ، طبع الكتاب بوساطة دار الشروق الطبعة الثانية ، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م ويقع في عشرة أجزاء ، والجزء في حجم ورقة التصوير المعروفة والتي اعتاد الباحثون كتابة بحوثهم عليها . وقد قدم له مؤلفه مقدمتين للطبعة الأولى والثانية ، ذكر في مقدمة الطبعة الأولى أنه بناءً على المنهج المقرر لدى كلية أصول الدين جامعة الأزهر التي يُدرس فيها أحاديث صحيح مسلم ، قام بتأليف هذا الشرح وفق منهجية اتبع فيها جمع الروايات المتعددة للحديث الواحد ثم يقوم بشرحها كوحدة مستقلة مع اختصار الأسانيد مكتفياً بالراوي الأعلى ، وبدأ بكتاب الإيمان وطريقة تناوله في شرح الحديث تكون بعبارة مبسطة، وأسلوب سهل ، تحت عنوان (المعنى العام) ، ثم يتكلم عن كلمات الحديث وتراكيبه من الناحية اللغوية تحت عنوان (المباحث العربية) ، ثم يبسط الأحكام الشرعية ويجمع بين الروايات المختلفة وآراء العلماء وأبرز ما يؤخذ من الحديث من أحكام تحت عنوان " فقه الحديث " كما استعرض في مقدمة الطبعة الثانية الوجوه التي تمتاز بها عن سابقتها حيث وضع في هذه الطبعة الروايات المتعددة للحديث الواحد كما فعل في الطبعة الأولى ، وأعاد أحاديث مسلم إلى ترتيبها حفاظاً على أمانة النقل بدلاً من تقديم الهدف، ثم رقَّم الأبواب معتمداً على ترقيم المرحوم الاستاذ / محمد فؤاد عبد الباقي ، لأنه الذي اُعتمد في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ، ورقم أحاديث كل باب بأرقام مستقلة تحت أرقام الأستاذ / محمد فؤاد عبد الباقي ، مفصولاً بينهما بشرطة اُفقية ، مثال ذلك .

١- باب الإيمان بالقدر

١/١ عن يحيى بن يعمر قال : " كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حاجَّيْن أو مُعتمريْن .... الخ " . فالرقم الذي فوق الشَّرطة الأفقية هو ترقيم المرحوم الأستاذ / محمد فؤاد عبد الباقي ، والرقم الذي تحت الشَّرطة الأفقية هو ترقيم الشارح [٢١] ، ولإعطاء صورة علمية لمنهج المؤلف في كتابه أوردت هذا المثال عن أبي ذرَّ رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : (لا تحقرنَّ من المعروف شيئاً ، ولو أن تلقى أخاك بوجه طلْق) قال في المعنى العام.

لقاء المسلم للمسلم باب من أبواب الخير والتوادّ والتراحم ، فعلى من تيسر له هذا الباب أن يدخله بما يغرس في النفوس هذا المعنى بالسلام ، وانبساط أسارير الوجه وطلاقته ، وهذا المعروف لا يكلف شيئاً لا

مالاً ولا جهداً ، بل العكس يمنحُ المنبسط هدوءً وراحة وسعادة كما يمنح أخاك أمناً وأماناً واطمئناناً وقال في المباحث العربية :

" لا تحقرن من المعروف شيئاً " أي لا تحقرن أن تقّدم شيئاً من الإحسان مهما قلَّ ، فالمراد من المعروف هنا الهدية والصدقة ، والنهِي للمعطي ، ويحتمل أن يكون النهي للآخذ أي لا تحقرنَّ شيئاً من الإحسان يقدم إليك مهما قلَّ ، ويحتمل أن يكون الكلام من قبيل النهي عن الشيئ ، والمقصود الأمر بضده فيكون كناية عن التحابب والتوادّ : أي قوموا بما به تكون المودة والمحبة مهما كان قليلاً . وقال في فقه الحديث : الحث على بذل المعروف ، وما تيسر منه وإِن قلَّ ، وفيه فضل طلاقة الوجه عند اللقاء ولو اتقاء الشر [٢٢] هذا ومن الخدمات الفنِّية المتعلقة بصحيح مسلم إعادة طبعة بعناية فائقة مرقمة أحاديثها وفهارسها نُشرت عبر دار المغني للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية _ الرياض ، ودار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع _ بيروت _ لبنان ، الطبعة الأولى (١٤١٩ هـ _ ١٩٩٨م) .

وختاماً فإنَّ الدِّراسات والخدمة المعاصرة المرتبطة بالصحيحْين أحدهما أو كليهما ، تنوعت كمَّاً وكيْفاً غير أننا قدّمنا هذه النماذج اكتفاءً بدلالة الجزء على الكلِّ.

المبحث الثالث :الجهود المرتبطة بالذّبِّ والدفاع عن الصحيحين : -

توطئة :

إنَّ السُّنة النبوية متمثلة في الصحيحين ، أصح الكتب بعد كتاب الله عزّ وجلّ ، قد تعرضت للقدح وللتشكيك من قِبَل أعداء الإسلام ، هذا وقد تنوعت الافتراءات على السُنة المطهرة ، فتارة تُوجّه السهام نحو الضوابط والقواعد التي سلكها أئمة الحديث من حيث الصناعة الحديثية ، وتارة أخرى يشككون في متون السّنة عن طرق كثيرة ، منها إظهار دعوى الحبِّ والتودد لآل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، ومنها أن السُنة فيها نصوص تُخالف صريح العقل ، وزعمهم أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم ليس له باع في علوم الدنيا ، ونحو ذلك ، فطعنوا في مثل هذه النصوص ، ولكن العلماء _ رحمهم الله تعالى _ قاموا بدحض تلك الشُّبه الواهية بالحجج القاطعات . ولطبيعة هذا البحث ، فإنّا نود أن نورد فقط بعض النماذج من طعنهم وقدحهم بالصحيحين معاً أو بأحدهما ، وذلك من خلال الحديث عن تلك الشُبه ، متطرقين لجهود العلماء في ردِّهم ودحضهم لتلك الافتراءات عبر ثلاثة مطالب بإذن الله تعالى ، وما التوفيق إلاَّ مِن عند الله عزَّ وجلَّ .

المطلب الأول : الجهود المرتبطة بالذَّبِّ والدفاع عن الصحيحين معاً :

إنَّ المنتقدين لأحاديث الصحيحين من المعاصرين _ في تقديري _ على أصناف متعددة ، إمَّا محدِّث مغرور من أصحاب الهوى وحب الظهور ، وإمَّا محسوب على العلم وأهله ممن لُقِّن فنطق ، أو مأجور ممن تتلمذ على أسياده من مستشرقي الغرب أو الشرق وتخرج على أيديهم فقام ، بالعمل عنهم نائباً ، ينطق بدَخَل قلوبهم وانحراف لسانهم ، أو منحرف ملحد زائغ عن الملة ، ثم صار بين عشية وضحاها شيخاً من شيوخ الإسلام ممن ينتمي لحركة التجديد التي يقوم أساسها على فكر ضال ، أو هلوسة فلسفية ، أو مذهب منحرف ، وآخرون انتقدوا أحاديث في الصحيحين وفي غيرهما ، سواء عن قصد أو غير قصد إرضاءً لفئات من الناس ، وهم ليسوا من أئمة الحديث ولا رجاله . ومن الضروري أيضاً أن نقف على الشُّبه المثارة والمفتراة على الصحيحين معاً ومن ثم نحاول بقدر المستطاع أن نقف على إضاءات من رد بعض العلماء على تلك الشُّبه والافتراءات مما يثيره هؤلاء المشككون فمن هذه الشُّبه مثلاً أنَّه ليس كل مافي الصحيحين صحيحٌ ، وأن السابقين أعلّوا بعض أحاديثهما ، كما أن بعض أحاديثهما لا تفيد القطع ، مع إنكار الإجماع على صحتهما .

إن الكتب المصنفة في علم الحديث أكثر من أن تحصى ، إلاّ أن السلف والخلف قد أطبقوا على أن أصح الكتب بعد كتاب الله سبحانه وتعالى ، صحيح البخاري ، ثم صحيح مسلم . فعلاّمة الهند الدَّهلوي يقول

: " أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع مافيهما من المتصل والمرفوع صحيح بالقطع ، وأنهما متواتران إلى مصنفيهمْا وأنه كل من يهوِّن من أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين [٢٣] .

ومن المناسب أن نتطرق لقول أحد العلماء المعاصرين والذي ردَّ فيه على العبارة المسمومة لأحد المعاصرين ممن ينتسبون لأهل العلم وهي قوله : رواه الشيخان وهو صحيح ، رواه البخاري وهو صحيح ، رواه مسلم وهو صحيح ، أو رواه البخاري وفيه فلان ضعيف أو مدلِّس ، أو مُتكلّم فيه ، أو رواه البخاري وهو ضعيف ... وهكذا .

فقال ونعم القول : " هؤلاء الناس إما أن يقولوا ذلك عن غير قصد منهم في الطعن والتشكيك ورفع الثقة، فنقول هذا جهل فاضح ، وإما أن يكون عن قصد وسابق تصميم ، فأما إن كان عن غير قصد منهم بحيث لايفرقون بين عبارة صحيح متفق عليه ،صحيح رواه البخاري ، صحيح رواه مسلم ، وعبارة متفق عليه وهو صحيح ، رواه البخاري وهو صحيح ، رواه مسلم وهو صحيح . فإنَّ بين العبارتين فرقاً كبيراً ، فالأولى منهما مبنية على الثقة فيما اتفقت عليه كلمة الأمة ، مع استصحاب أنهما لم يستوعبا كل الصحيح في كتابيهمْا لذلك فالعبارة تبيّن أن الحديث صحيح ولكنه جاء في كتاب البخاري أو مسلم أو فيهما معاً ، إشارة واضحة لا لبس فيها إلى أنه يوجد من الصحيح في غير الصحيحين .

أما العبارة الأخرى ، بألفاظها المتعددة فإنها ناشئة عن غرور في نفس قائلها ، وغفلة عن أهل العلم وصفح عن إجماع الأمة وضرب عن اتفاق أهل الحديث وغيرهم ، وتشُّوفٌ وتشُّوقٌ في النفس لتكون فوق البخاري ومسلم ، وتشاغُل عما فعله أهل العلم بعدهما من مستخرجات ودراسة ، وإعراض عن تلقي الأمة لهذين الكتابين ، واختيار أحاديثهما، وطريقة أهل الحديث القدامي في التصنيف . هذا إذا كان القائل لتلك العبارات سليم القصد ليس عنده خبث في نيته وإنما هو جهل أو عدم قصدكما ذكرنا سابقاً . وأَما إن كان قاصداً التشكيك ، وإزالة الثقة وضرب السُّنة والقضاء عليها فهذا أمره خطير ، ومولاه يتولاه في سره وعلانيته وهو أسرع الحاسبين"[٢٤] .

أما شبهة أَن السابقين أعلُّوا بعض أحاديثهما فهي شبهة مردودة عليهم ، فهاهو الشيخ محمد أنور الكشميري يقول " إنَّ الدارقطني تتبع على البخاري في أزيد من مائة موضع ولم يستطع أن يتكلم إلاَّ في الأسانيد بالوصل والإرسال ، غير موضع واحد وهو : "إذا جاء أحدكم والإمام يخطب فليصل ركعتين وليتجوز فيهما " فإنه تُكلَّم فيه فيما يتعلق بالمتن " [٢٥]

هذا ،وإنَّ انتقاد الحافظ الدارقطني ، قد انبرى له علماء عصره ومن أتوْا بعدهم ، فأجابوا على كل تساؤلاته وانتقاداته بإجابات علمية بعيدة عن إعمال الهوى والعصبية . أما الرد على أن أحاديثهما لاتفيد القطع فقد ذكر العلاَّمة الهندي [٢٦] أنَّ العلماء اختلفوا في أحاديث الصحيحين هل تفيد القطع أم لا ،

فالجمهور إلى أنها تفيد القطع . ولكن إفادتهما القطع نظرياً فإن قيل إن فيهما أخباراً آحاداً ، وقد تقرر في الأصول أنها لا تفيد غير الظن ، قلنا لاضيْر فإنْ هذا باعتبار الأصل ، وذلك ، بعد احتفاف القرائن واعتضاد الطرق ، فلا يحصل القطع إلاَّ لأصحاب الفن الذين يسَّر لهم الله سبحانه وتعالى التمييز بين الفِضَّة والقضَّة [٢٧].ورزقهم علماً من أحوال الرواة والجرح والتعديل ، فإنهم إذا مروا على حديث وتتبعوا طرقه وفتشوا رجاله ، وعلموا حال إسناده حصل لهم القطع وإن لم يحصل لمن لم يكن له بصر ولا بصيرة. فنقول [٢٨] في ختام هذا المطلب أنه يجب التفريق للمنتقدين لأحاديث الصحيحين بين من له دراية بعلم الحديث وأهليته وبين طلبة العلم الذين ليس لديهم الأهلية في علم الحديث وهم مع عامة الناس . أما المشتغلون بعلم الحديث وصناعته فهؤلاء يسوغ لهم أن يناقشوا قبول أي حديث حتى وإن كان في الصحيحين ولكن ليس ببدع من القول ، وإنما في مسائله الفنية فقط التي لا تقدح في صحته ألبتة بأي صورة من الصور ، وكل ذلك ينبغي أن يكون على ضوء القواعد الحديثية المعروفة التي التزمها علماء هذا الفن . وإن كنت حقيقة أميل بصورة واضحة جلية إلى منع ذلك لأنه أسلم ، سداً للذرائع ، ولعدم توفر أهل المعرفة الدقيقة بالقواعد الحديثية مع قلة الورع ، وكثرة الأهواء والبدع .

المطلب الثاني : الجهود المرتبطة بالذَّبِّ والدفاع عن صحيح البخاري منفرداً :

لقد درج أعداء الإسلام من قديم الزمان إلى التشكيك في رسالة الإسلام الخالدة ، والإرجاف بعقيدة المسلمين الثابتة، تارة بالطعن في القرءان الكريم ، وحيناً بالقدح في السُنة النبوية المطهرة فجاءوا بافتراءات ، وادعوا إدعاءات في كثير من الأحاديث الصحيحة خصوصاً ماورد منها في البخاري كطعنهم في أحاديث البخاري المتضمنة للبشارة بالنبي صلى الله عليه وسلم واعتبارهم أن ذلك خرافة ، وغير ذلك من مطاعنهم ، وفي حيثيات هذا المطلب ذكر لبعض النماذج من تلك الادعاءات .

أولاً : جاء عن الدكتور حسن عبد الله الترابي [٢٩] في رده على أسئلة الحوار الذي نشرته صحيفة الوطن الصادرة في الخرطوم بتاريخ الثلاثاء التاسع من شوال ١٤٢٧ هـ الموافق له الحادي والثلاثين من اكتوبر ٢٠٠٦م في الحوار الذي أجراه معه الأستاذ / عادل سيد أحمد نائب رئيس تحرير الصحيفة حيث قال في رَدّ سؤال الصحفي المذكور مانصه : (حديثك في التلفزيون حول ليلة القدر أثار جدلاً واسعاً : الرَّد من الدكتور الترابي : " الجهلاء لم يفهموا ماقصدتُ _ لاتوجد ليلة قدر بالمعنى الذي يتصوره أو يصوره البعض ، مافي شئ اسمه ليلة القدر ، وإنما هي مناسبة تشبه العيد مثلها مثل غزوة بدر ، والتي كانت مناسبة فاصلة بين الإيمان والكفر غيرَّت مسيرة البشرية).

كذلك قال في الحوار المذكور أعلاه : إنَّ منكر ونكير وعذاب القبر غير صحيح ، والإنسان حينما يموت تصعد روحه لله سبحانه وتعالى أما الجسد فيموت فيتآكل وينتهي ولايبعث مرة أخرى ، وإنما يقوم الله سبحانه وتعالى بخلق جسد جديد من الطين الذي خلق منه الإنسان لنفس الروح). [٣٠]

واضح من كلامه أن ليلة القدر عنده ماهي إلا ذكر حدث مضى مثل غزوة بدر ، وعليه لا يتكرر الحدث ، ولكن تتكرر الذكرى ، والحقيقة أن نفي ليلة القدر ، وغيرهما مما تضمنه كلامه المذكور ليس طعنا في حديث البخاري فحسب وإنما فيه مصادمة لسورة قرآنية كاملة نزلت بخصوص ليلة القدر ، وإن الجانب المادي فيها هو الحث على العبادة والدعاء والاجتهاد ، وكلمات السورة واضحة في تكرار الحدث " 4 5 6 7 8 9 : ; < > ? @ A B " [٣١] . فالقول المذكور من الدكتور الترابي فيه طعن في جملة من الأحاديث الصحيحة التي حواها صحيح الإمام البخاري مما بوَّب له ضمن كتابه مما فيه إثبات ووجود ليلة القدر ، خرَّج البخاري عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ذات يوم يخبر بليلة القدر فتلاحى رجلان من المسلمين ، فقال : " إني خرجت لأخبركم بليلة القدر ، وأنه تلاحى فلان وفلان فرُفعت ، وعسى أن يكون خيراً لكم ، فالتمسوها في السبع والتسع والخمس " [٣٢] ومثله حديث أبي سعيد الخدري قال : اعتكفنا مع النبي صلى الله عليه وسلم العشر الأواسط من رمضان ، فخرج صبيحة عشرين ، فخاطبنا وقال " إني أُريت ليلة القدر ثم أنسيتها أو نسيتها ، فالتمسوها في العشر الأواخر في الوتر) [٣٣] ومثله حديث ابن عباس في رواية قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (وهي في العشر الأواخر في تسع يمضين ، أو في سبع يبقين) [٣٤] .

ثم إن قضية البعث والنشور من القضايا الرئيسة الثلاثة التي أفرد لها القرآن الكريم حيِّزاً واسعاً من الآيات الكريمة المحكمة التي لا تحتمل تأويلاً ولا تفلسفاً ، مثلها مثل قضية التوحيد ، وقضية الثواب على العمل الصالح والعقاب على غيره .

ثم تطرق الرَّد [٣٥] أيضاً لبيان أن مشكلة غير المؤمنين من العامة أو الفلاسفة هي مشكلة منهج ، منهج الاحتكام إلى الهوى أو إلى العقول الناقصة أو المريضة ، وكذلك يفعل الماديون الذين لا يستسيغون فهم الحياة البرزخية وهي من علم الغيب الذي لا يتكمل إيمان مؤمن حتى يؤمن به بعد ثبوت خبر الصادق المصدوق ، أو صريح القرآن الكريم . ثم خُتم البحث بخلاصة مهمة فيها أن المنهج الذي يتبعه د. الترابي ليس صواباً في رفض قواطع النصوص . وإن حقيقة ليلة القدر ثابتة وليس ذكرى أو عيداً ، وإن عذاب القبر حق لمن يستحقه . داعية في ختامها الدكتور حسن الترابي أن يتراجع عن هذه الآراء . ونحن نؤمِّن على ذلك ابتغاء وجه الله عزّ وجلَّ.

ثانياً :ظهرت رسائل بعنوان " أحبابي " للمدعو النَّيِّل أبوقرون [٣٦] تمثل جناية عظيمة على كتب السُنة لا سيما صحيح البخاري حيث أورد الكاتب المذكور في رسائله كلاماً تضمَّن الطعن في الأحاديث الدالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم قد سُحِر هذا ويتنافى عند النَّيِّل أبوقرون كون النبي صلى الله عليه وسلم قد سُحِر ، مع أنَّ أقواله وأفعاله سُنة تتبع ، ومع قوله تعالى : (Ê Ë Ì Í Î Ï Ð Ñ) [٣٧] وادعاؤه أن ذلك مصادم للقرآن ، وأوضح أنه يتبع هذا المنهج دفعاً لزرع الشَّك في فعل وقول النبي صلى الله عليه وسلم فلو سأل أهل العلم أو بحث في كتب الإسلام لوجد الجواب الكافي والدواء الشافي .
فحديث السحر ثابت في صحيح البخاري [٣٨] بألفاظ متعددة وروايات متقاربة ، وهو مروي عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها . ففي أحَدِ ألفاظه عن عائشة رضي الله عنها قالت (سَحَرَ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم رجلٌ من بني زُريق يقال له لبيد بن الأعصم حتى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخيل إليه أنه كان يفعل الشيئ وما فعله .... الحديث) ولقد أجاب الحافظ ابن حجر في فتحه [٣٩] عن ما تشكك فيه هذا المدعو من أن حديث البخاري جاء مصادماً للقرآن الكريم بشرح الحافظ لآيات تشابه الآية موضع البحث .
لانغفل كذلك عن تفسير هذه الآية التي أوردها الطاعن في معرض استدلاله وإنكاره وطعنه المبطن لما جاء في الصحيح ودونك تفسير القرطبي لها _ مسحوراً _ أي مطبوعاً قد خبله السحر فاختلط عليه أمره يقولون ذلك لينفِّروا عنه الناس . وقال مجاهد : مسحوراً أي مخدوعاً ، مثل قوله (× Ø) [٤٠] أي من أين تخدعون ، وقال أبوعبيدة : مسحوراً معناها أن له سَحْرًا أي رئة ، فهو لا يستغني عن الطعام والشراب فهو مثلكم ، وليس بَمَلك ، وتقول العرب للجبان ، قد انتفخ سحره ... ، [٤١] فماذا بعد الحق إلا الضلال ، ثم طعن المذكور في متانة علاقة السيدة عائشة بالسيدة فاطمة رضي الله عنهما وحبها لها كما في صحيح البخاري وهي تشبه فاطمة _ عليها السلام _ بأبيها في عبارة أرق من النسيم إذا سَرى (... وجاءت فاطمة تمشي مشية النبي صلى الله عليه وسلم) [٤٢] فزعم أن السيدة عائشة رضي الله عنها عدوة لآل البيت _ وحاشاها ذلك _ طاعناً بذلك في رواية البخاري السابقة وفي رواية البخاري المتضمنة لحب السيدة فاطمة للسيدة عائشة حين أخبرتها بما سارَّها به رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرض موته كما جاء ذلك في نص الحديث السابق .فالحديث فيه دلالة واضحة على مدى الصُّحبة الوثيقة بين السيدتين عائشة وفاطمة رضي الله تعالى عنهما ، خلافاً لما زعمه المدعو وغير ذلك مما ذكره من ادِّعاءات وشبهات متضمنة الطعن والقدح في كثير من نصوص السُنة الصحيحة .
هذا وقد خلصتْ أيضاً لجنة الفتوى بجامعة القرءان الكريم والعلوم الإسلامية بالسودان إلى صياغة فتوى ضُمِّنت ضمن فتوى علماء السودان [٤٣] والتي جاءت متوافقة ومؤكدة لفتوى هيئة علماء السودان ومن

أهم بنودها أن أبابكر الصديق رضي الله عنه قد بشره رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة ووعد الصادق الأمين لا يتخلف فمن كذبه فهو كافر ، وإن أمهات المؤمنين رضي الله عنهن قد ضاعف الله لهن من الأجر أضعافاً مضاعفة وأذهب عنهن الرجس وطهرهن تطهيراً وعلى رأسهن عائشة الصديقة بنت الصديق رضي الله عنها وعن أبيها ومن لا يعرفها فلم يعرف البيت ولا أهله . داعية الفتوى في الختام المدعو النَّيل أبوقرون التخلي عن هذا المذهب الرافضي الفاسد والرجوع إلى حظيرة أهل السُنة والجماعة وبالله التوفيق.

المطلب الثالث : الجهود المرتبطة بالذّبِّ والدفاع عن صحيح مسلم منفرداً :

تعرض الإسلام في أصله الثاني لهجوم ونقد الخصوم من أعدائه حيث صوَّبوا طعنهم صوْب ثاني الكتب الصحيحة عبْر طرق كثيرة أوردوا من خلالها الشبهات المزعومة فمن ذلك ما ذكره أبورية (٤٤) طعنه في اختلاف روايات حديث الإسلام والإيمان في صحيح مسلم حيث ذكر حديث طلحة (جاء من أهل نجد) وحديث جبريل برواية أبي هريرة وحديث أبي أيوب " جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : (دُلَّني على عمل الخير ... الخ) وحديث أبي هريرة أن أَعرابياً جاء ...الخ) ثم ذكر عن النووي : اعلم أنه لم يأت في حديث طلحة ذكر الحج ولا جاء ذكره في حديث جبريل من رواية أبي هريرة وكذا غير هذه الأحاديث لم يذكر في بعضها الصوم ، ولم يذكر في بعضها الزكاة ، وذكر في بعضها صلة الرحم ، وفي بعضها أداء الخمس ولم يقع في بعضها ذكر الإيمان " .

هذا وقد أجاب العلماء _ رحمهم الله تعالى _ عن اختلاف الرواية هذا بأجوبة متعددة كترك بيان بعض الأمور في موضع لائق به اعتماداً على بيانه في موضع آخر وليس هذا بأكثر من مجيئ عموم أو إطلاق في القرآن ومجيئ تخصيصه أو تقييده في السُنة (٤٥) . كما قام أبو رية برد حديث تأبير النخل بزعم أنه لم يكن على وجه التبليغ ، وأن الأنبياء إنَّما عُصموا عن الكذب في التبليغ فزعم أن كلامه _ صلوات الله وسلامه عليه _ في الأمور الدنيوية . فإنه كما قالوا من الأراء المحضة ، ويسميه العلماء " إرشاداً " لأنه لا يقصد به معنى القُربة ولا فيه معنى التعبُّد فهذا الكلام ليس فيه ما يصح أن يكون قاعدة ثابتة ، فأمور الدنيا خاضعة لأحكام الشرع ، وقد أمر الله سبحانه وتعالى بطاعة رسوله وحذَّر من المخالفة عن أمره ، فأمره صلى الله عليه وسلم بشيئ ، دليلٌ قام على وجوبه إلاَّ أن يقوم دليل بصرف الأمر عن الوجوب إلي غيره وتفصيل ذلك في كتب الفقه ، وبناءً على قاعدته هذه قام بَردِّ جملة من الأحاديث الصحيحة بزعم أنها لم تكن على وجه التبليغ وأن الأنبياء إنما عصموا عن الكذب في التبليغ فليتدبر القارئ ، وعلى هذه القاعدة ردَّ حديث تأبير النخل) (٤٦)

فنقول : الحق أحق أن يتبع ، وذلك أن أقواله صلى الله عليه وسلم وأفعاله يفسر بعضها بعضاً ويشبه بعضها بعضاً ، وأن الله تعالى حفظه عن الخطأ كما حفظه من الخطيئة . فحديث الصحابي [٤٧] الجليل أنس بن مالك رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم مرَّ بقوم يلقِّحون فقال (لو لم تفعلوا لصلح) قال :فخرج شيصاً [٤٨] فمرَّ بهم فقال : (ما لنخلكم ؟) قالوا : قلت كذا وكذا . قال (أنتم أعلم بأمر دنياكم) . ليس فيه دلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم قد يُخطئ في أمور الدنيا ، ولكن أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يكرمهم ويتحفهم وأن يظهر لهم معجزة خارقة للعادة المطردة في إصلاح النخل بالتأبير ، فيكرمهم خاصة بصلاحه دون تأبير ، إذ هو صلى الله عليه وسلم ممَّن يعلم بموجب العادة حاجة النخيل إلى تأبير كما يعلمون : لأنه صلى الله عليه وسلم مطلع على أمورهم ، ولكن لمَّا لم تقبل قلوب بعض أولئك النفر و لم تستسلم كل الاستسلام إلى قوله صلى الله عليه وسلم " لو لم تفعلوا _ أي التأبير _ لصلح " ، بل وقفوا عند معلوماتهم الدنيوية المطردة من فن زراعة النخيل ، وأن صلاحه موقوف على التأبير ، فلم يلق الكرم محلاً قابلاً فرجع . ولذلك ردهم صلى الله عليه وسلم إلى الأسباب المعتادة لديهم ، المعلومة عندهم التي وقفوا عندها و لم يجاوزها فقال لهم : " أنتم أعلم بأمور دنياكم " . أي ارجعوا إلى العمل بموجب علمكم بأمور دنياكم " [٤٩]

هذا ونحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة على حيثيات هذه الورقة ، إذا بنا نطالَع بحلقة جديدة _ هي الأحدث في نوعها حسب علمنا _ من حلقات الطُعون الموجَّهة على السُّنة النبوية الشريفة،حيث تدور في فلك المزاعم والشبهات السالفة ، التي تطرقنا لبيان بعضها إيجازاً ، فالذي ظهر من ذلك الطاعن السوداني الجنسية ، و المدعو حسن حاج علي حاج الحسن ، من إثارته لشُبهاتٍ نشرها في مقال على صفحات جريدة " الرأي العام " الصادرة في السودان بتاريخ الأثنين ٤/جمادى الآخر ١٤٣١هـ - ١٧ مايو ٢٠١٠م ، العدد ٤٧٣٧١ . تحت عنوان : **الحديث النبوي بين المتن والسند** . ومفاده أن هناك مُتوناً لبعض الأحاديث في صحيحي البخاري ومسلم جاءت بأسانيد صحيحة، لكنها ضعيفة لتناقضها مع عصمة النبي صلى الله عليه وسلم ، وصريح العقل والحقائق العلمية القطعية ، كحديث سِحْرِ النبي صلى الله عليه وسلم مثلاً .فهو بصفة عامة يُشكِّك في هذه الأحاديث الصحيحة ، لأنها _ في زعمه _ تتعارض مع صريح القرآن الكريم .

فالرَّد الذي بيبناه علي الطاعنين السالفين على السُّنة ، هو أيضاً ردٌّ على هذا الطاعن الذي ظهر في هذه الأيام ، وكل ذلك إن دلَّ على شيئ فإنَّما يدل على تربص الأعداء بالإسلام وأهله ، وعلى التخطيط والمكر الذي يُحاك ضد السُّنة الغراء في معمعة الظلام ، ولكنَّ الله مُنجزٌ وعده في حِفظ ونصر دينه ، إنَّ الله لا يخلف الميعاد .

وبعد هذا الذي نقلناه عن جهابذة العلماء المعاصرين وغيرهم ، نود أن نقف طويلاً عند بعض الحقائق المهمة متدبرين فيها بقلبٍ محبٍ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي : إذا غفل بعض المسلمين عن هذه المؤامرات الخبيثة والتشكيكات الباطلة ، والادعاءات الواهية ، فإن الله تعالى يقيض _ بفضله وكرمه _ لها ناساً آخرين يكشفون زيفها ويزيحون الغطاء عنها ، فتظهر سوءتها ويفتضح أمرها وهذا من حفظ الله تعالى لدينه . ثم إنّ العداءَ للسُّنة النبوية قديم ، كما هو الحال في تصارع الحق والباطل ، ومع هذا فستبقى السُنة النبوية شفاءً لأمراض القلوب وترياقاً مجرَّباً لآفات الصدور (i j k l m on p q r)[٥٠].

خاتمة

" نسأل الله حسنها "

بعد التجوال حول هذا الموضوع المهم جداً ، وبعد سبْرِه نأتي إلى خاتمة المطاف ، وقبل أن نضع عـــصا التَّسيار نود أن نبيِّن في عُجالة ــ أهم النتائج والتوصيات التي تمخضت عن حيثيات هذه الدراسة بإيجـــاز من خلال العرض التالي : -

أولاً : النتائج :

١- إنَّ العداء للسُنة النبوية قديم كما هو الحال في تصارع الحق والباطل ، وإذا غفل بعض الناس عن هذه المؤامرات الدنيئة فإن الله تعالى يقيِّض لها أناساً آخرين يكشفون زيفها ، ويرفعون الغطاء عنها ، فتظهر سوءها ، ويفتضح أمرها ، لأن السُنة هي الإسلام العملي ، والبيان النبويّ المحفوظ بإذن الله تعالى .

٢- إن التهجم على الصحيحين في عصرنا المعاصر ، من قوم من بني جلدتنا يتكلمون بلغتنا سواء كان ذلك عن قصد سوء منهم أم لا ، فإن ذلك تَجَنٍّ على السُنة النبوية الصحيحة ، وذنبٌ لا يُستهان به ، وخطورةٌ عظيمةٌ ، وجرم خطير ، بعد أن اتفقت الكلمة عليهما وتلقاهما علماء الأمة بالقبول ، والأخذ بما فيهما قولاً وعملاً ولكن من حِفظ الله لهذه السُنة المطهرة ، أن هيأ رجالاً مُعاصرين ذادوا عن حياضها بعد مرتعهم في رياضها ، كما هيأ من قبل أئمة قاموا بتلك المهمة الجليلة ، جزى اللهُ الجميع خيراً .

٣- إن كل من يهوِّن من أمر الصحيحيْن ، أو يطعن فيهما ، أو يترل من قدرهما ، ويدَّعي تصحيحاً عليهما ، فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين ، إذ أن المؤمنين اتفقوا على الأخذ بهما من غير نظر في أسانيدهما ، مما يعني أن هذيْن الكتابين قد تَبَوَّءا الدرجة العليا من الصحة ، وأن من يحاول النيّل منهما مثله مثل قول الأعشى:-

كناطحٍ صخرةً يوماً ليُوهنها فلم يَضُرَّها وأوْهى قرنه الوَعِلُ (٥١)

٤- إن الصحيحين لم يستوعبا الصحيح ، ولم يلتزما ذلك لأن القَصد كان هو وضع كتاب مختصر لأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وإن كان في الحقيقة قد استوعَبا جُلَّ الصحيح والله ورسوله أعلم .

٥- بُطلان دعوى الاقتصار على الصحيحين فقط إذْ أن كتب الحديث الأخرى فيها من الصحيح ماهو أضعاف مافي الصحيحين ، وأن كثيراً من الأحكام الشرعية مبنية على أحاديث صحيحة غير التي في الصحيحين ، فالمناداة بالاقتصار على مافي الصحيحين دون غيرهما تعني

إلغاء كثير من الأحكام التي قد بُنيت على ماصحَّ في غير الصحيحين ، فالعبرةُ ، التَّعبُد بما صَحَّ عن المعصوم صلى الله عليه وسلم ولو كان في غير الصحيحين ، غير أنَّ مافي الصحيحين لايُبحث عن سنده ، ولا يُنظر فيه ، وما كان في غيرهما يُنظر في سنده ، فإن صحَّ أُخذ به ، وإلاَّ نُظر إلى ما يعضده من الشواهد والمتابعات .

٦- إنَّ طالب العلم لا ينبغي له التعجُّل في نقد الأحاديث ، والاستقلال بحكمه عليها كما أن النظر العقلي المحض ، وردَّ الروايات الصحيحة بدعوى مخالفتها للعقل ــ فحسب ــ ليس من منهج أهل السُنة ، فإنهم وإنْ كانوا قد يناقشون المتن منفرداً عن السند بيد أنهم لا يطلقون العِنان للعقل المجرَّد كي يرد ما شاء من صحيح المنقول ، وإنما تَرِد المناقشة عندهم في المتن ــ حين يقتضي الحال ذلك ــ على ضوء النصوص الأخرى ، والقواعد الحديثية والأصولية والفقهية .

٧- إنَّ من أخطر البدع المحدثة التي أدَّت إلى التشكيك في الصحيحين ، التصحيح على الصحيحيْن ، فهي قاعدة مشئومة وخطيرة جداً عند من يقول بها سواء كان قوله عن قصد سوءٍ أم لا ، لأن ذلك يؤدي إلى عدم الثقة في سلف هذه الأمة وتطاول ــ لأغراض نفسية ــ على مراتب الأئمة السامقة .

٨- إنَّ الغالب في الانتقادات الواردة على الصحيحين كانتقادات الدارقطني رضي الله عنه ، إنما هي من جهة السند الذي ساقه صاحب الصحيح ، مع أن متن الحديث ثابت من طرق أُخرى ، وكثير منها يسلِّم به المنتقد كالدارقطني . فإذاً لا يلزم من توجيه الانتقادات إلى حديثٍ مَّا في الصحيحيْن ، عدم ثبوته من وجه آخر ، يظهر ذلك بشكل واضحٍ وجليٍّ للعيان في المستخرجات التي استخرجت أحاديث الكتابيْن من طرق أُخرى ، والفائدة العظيمة التي استفادها علماء الحديث من هذه المستخرجات بحيث لا يوجد حديث انتُقد في الصحيحين أو أُعِلَّ إلاَّ وجاء في المستخرجات سليماً .

٩- إنَّ للصحيحين منزلة ليست لغيرهما لتلقي الأمة لهما بالقبول ، ولذا فإنك تجد حتى من علماء الحديث الأقدمين من لم يسلِّم بهذه الانتقادات كلها ، إلا بمواضع يسيرة منها كابن الصلاح والنووي ، وابن حجر وآخرين كما أن الانتقاد الوارد عليهما إنما هو في أحاديث معدودة نسبتها ضئيلة إلى جانب مجموع ما فيهما ، ومع ذلك فكثير منها قد أُجيب عنه ، وما يمكن انتقاده على الصحيحين يكاد يكون قد فرغ منه ، فقد مضى على تأليف الصحيحين أكثر

من ألف عام وما من حديث قد يتطرق إليه الانتقاد إلا وذُكر خلال هذه المدة ، وستجد في المقابل من يجيب عن الانتقادات سواء كان ذلك من جهة السند أو المتن .

١٠- ليس للمسلمين أن يردُّوا الأحاديث بدعوى عدم موافقتها للعقل ، وأيِّ عقل هذا الذي يُتحاكم إليه ؟ فإنّ عقول الناس وفهومهم مختلفة متفاوتة ، ولئن كان هذا هو في شأن أهل العلم فهو في حق العامة أولى ، كما أن عدم التمَكُّن من فهم الحديث ليس عذراً في رفضه ، بل يرجع إلى أهل العلم في فهمه من خلال الكتب ، أو السؤال كما أن معارضة حديث لآخر لايلزم منها الرفض لأحدهما وردَّ مافيه ،بل تجري عليهما قواعد أهل العلم في الأحاديث التي ظاهرها التعارض ، وهذا شأن أهل العلم الراسخين ، وعموماً فلا ينبغي الخوض في قضية القبول والرفض لما في الصحيحين بل على الجميع أن يأخذوا بالأصل وهو قبول مافي الصحيحيْن لتلقي الأمة لهما بالقبول ، والتسليم بصحة مافيهما في الجملة .

ثانياً : التوصيات :-

نُوصي أنفسنا وعموم المسلمين بلزوم تقوى الله عزَّ وجلَّ في السِّر والعلانية ، لأن التقوى هي السلاح الأقوى في مواجهة كيد الأعداء والمتربصين والحاقدين على الإسلام وأهله .

أيضاً نُوصي بالاعتماد على القواعد الأصيلة والأصول المقَعَّدة ، والأسس الثابتة ، والضوابط التي وضعها الأئمة الصالحون المخلصون الصادقون ليكون ذلك الالتزام بهذا المنهاج مأْمناً من الانحراف والانجراف في تلك المتاهات المُظلمة ، وإنْ لم يفعل المسلمون ذلك فليعلموا أن الله قال : (È É Ê Ë Ì Í Î Ï Ð)[٥٢] .

كما أننا نوصي بقيام مثل هذا المؤتمر _ شكر الله القائمين عليه _ وأن توسَّع مثل هذه الأعمال حتى تشمل كافة مناحي السُنة في جوانبها المتعددة ، وأن تُعمم خلاصة أعمال المؤتمر على المؤسسات العلمية خصوصاً ذات التخصص منها .

وفي الختام نقول : هذا جُهد المُقِل ، وهو عمل بشري ، والعمل البشري وارد عليه الخطأ والنقصان ، فما كان فيه من صواب فمن فضل الله وتوفيقه ، وما كان فيه من نقصٍ وخلل فمن نفسي والشيطان ، وحَسْبي أنني نويتُ خيراً ، وسعيتُ في إبرازه نفعاً للمسلمين ، ولا حول ولا قوة إلاَّ بالله العلي العظيم .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله عدد كمال الله وكما يليق بكماله ،،..

فهرس الهوامش

١- أحمد محمد شاكر ، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير ، ص٣٣ هامش (١) . بتصرف .

٢- الحافظ ابن حجر العسقلاني ، هدي الساري مقدمة فتح البارئ ص ٨ ، وله أيضاً نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، تحقيق أ. د . نور الدين عتر ص ٥٢ . بتصرف .

٣- الإمام النووي ، تهذيب الأسماء واللغات ، القسم الأول ١٠١/١ ، الحافظ ابن حجر العسقلاني هدي الساري مقدمة فتح البارئ ص ٧ . بتصرف .

٤- الحافظ ابن حجر العسقلاني ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، تحقيق أ.د. نور الدين عتر ، ص ٦٢ ، الإمام النووي ، شرح صحيح مسلم ، ١٥/١ . بتصرف .

٥- د. علي نايف بقاعي ، مناهج المحدثين العامة والخاصة (الصناعة الحديثية) ص ٣٣ .

٦- كتاب شروط الأئمة الستة للحافظ محمد بن طاهر المقدسي ، يليه شروط الأئمة الخمسة للحافظ محمد بن موسى الحازمي ص (٥٧ – ٥٨) ، د. علي نايف بقاعي ، مناهج المحدثين العامة والخاصة (الصناعة الحديثية) ص (٩٢-٩٥) بتصَرف .

٧- الإمام النووي ، شرح صحيح مسلم ، ١٥/١ ، د. علي نايف بقاعي مناهج المحدثين العامة والخاصة (الصناعة الحديثية) ص (٩٦ – ٩٩) بتصرف .

٨- الإمام النووي ، تهذيب الأسماء واللغات ، القسم الأول ٧٣/١، الحافظ ابن الصلاح ، علوم الحديث ص ١٣ . بتصرف .

٩- شروط الأئمة الستة لمحمد بن طاهر المقدسي يليه شروط الأئمة الخمسة للحازمي ص ٤٣، الحافظ ابن حجر العسقلاني ، هدي الساري ص (١١ – ١٢) . وله أيضاً نزهة النظر في توضيح الفكر في مصطلح أهل الأثر تحقيق أ.د نور الدين عتر ، ص (١٣ -١٤) . بتصرف .

١٠- الحافظ ابن حجر العسقلاني، هدي الساري ص (١١ -١٢) ، أ.د خليل إبراهيم خاطر ، مكانة الصحيحين ص ٨٩ ، الحافظ عبد الرحمن السيوطي ، تدريب الراوي شرح تقريب النواوي ص (٩٢ – ٩٣) . بتصرف .

١١- أبو المواهب الشيخ محمد حبيب الله بن الشيخ عبد الله ابن ما يأبى الجكني الشنقيطي المولود سنة خمس وتسعين بعد المائتين والألف من الهجرة النبوية ، تعلَّم القرآن وعلومه ونال عدداً من الإجازات في شتى الفنون له تآليف مفيدة عديدة ، توفي بمصر سنة ثلاث وستين بعد الثلاثمائة والألف – زاد المسلم ٥٤٩/٥ . بتصرف .

١٢- الحافظ محمد حبيب الله الجكني – زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم المقدمة مع الحاشية ٣/١-٦ .بتصرف .

١٣- المصدر السابق نفسه ٥/٥ حديث رقم ١٠٧٠ ،رواه البخاري واللفظ له ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

١٤- راجع تلك التقاريظ في كتاب زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم /٥٥٤ - ٥٦٧ .

١٥- ا . د . أبو ابراهيم خليل ابراهيم ملا خاطر ، السوري الجنسية ، أستاذ الحديث النبوي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، له تآليف عديدة ، نزيل المدينة المنورة .

١٦- مكانة الصحيحين أ.د.خليل ابراهيم ملا خاطر ، ص ٧، ٢٠ ، ٢٠١ ، ٥١٥ ،٥١٦ . بتصرف .

١٧- المصدر السابق نفسه ص (٤٩٩ – ٥٠٢) . بتصرف .

١٨- إرشيف ملتقى أهل الحديث – موقع الكتروني ٣٠١٧/١ ، بتصرف .

١٩- الحافظ القسطلاني ، إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري ١ /٣٤ ، بتصرف .

٢٠- صحيح البخاري – رقَّم كتبه وأبوابه وصنع فهارسه محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم ص ٥ – ١٠ – بتصرف .

٢١- الأستاذ الدكتور / موسى شاهين لاشين – فتح المنعم شرح صحيح مسلم ٥/١-٧ ، بتصرف .

٢٢- المصدر السابق نفسه ١٠ / ١٢٢ – ١٢٣ بتصرف .

٢٣- الشيخ وليِّ الله الدَّهلوي ، كتاب حجة الله البالغة ، ٢٨٣/١ ، بتصرف .

٢٤- د . خليل ابراهيم ملا خاطر – مكانة الصحيحين ص (٤٧٤ – ٤٧٥) ، بتصرف .

٢٥- فيض البارئ شرح صحيح البخاري – ١ /١٧ ، بتصرف .

٢٦- المصدر السابق للدَّهلوي ١ /٢٨٣ ، بتصرف .

٢٧- أرض قضَّة أي ذات حصى ، تهذيب اللغة د. فهد بن عبد الرحمن اليحيى ٣ /١١٦ .

٢٨- هذا الرأي الذي رأيناه هو أيضاً قال به بدءاً د. فهد بن عبد الرحمن اليحيى في فتاوي واستشارات الإسلام اليوم ١ /٤٨٨ ، بتصرف .

٢٩- د. الترابي هو الدكتور / حسن عبد الله الترابي ، المفكر السوداني ، شخصية ملأت الدنيا ، وشغلت الناس في عالمنا الإسلامي ، وربما العالم كله طوال عقد التسعينات المنصرم ، كاتب له تجربة إسلامية بالسودان والتي يصعب تصورها بشكل صحيح للتذبذب الكائن في أسلوبه ومنهجه ، هذا وقد ولد سنة ١٩٣٢م لعائلة كبيرة في منطقة كسلا ، وكان والده أحد أشهر قضاة الشرع في عصره ، وهو أول سوداني حاز الشهادة العالمية ، وقد حفظ القرآن صغيراً بعدة قراءات وجمع في مقبل حياته أطرافاً من العلوم والمعارف لم تكن متيسرة لأبناء جيله .تدرج في سلك التعليم حتى حصل على شهادة عليا في القانون ، سافر بعدها لأوربا فنال درجة الماجستير من جامعة لندن والدكتوراه في جامعة السوربون في القانون الدوْلي ، يجيد اللغة العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية ، وبعد عودته للوطن تولى عمادة كلية القانون بجامعة الخرطوم ، ثم جاءته بعد ذلك فرصة تولي القيادة الفكرية والحركية للحركة الإسلامية بالسودان بعد أن استقال المراقب العام للإِخوان المسلمين الرشيد الطاهر من منصبه سنة ١٩٦٤ م وتحول لحزب الأمة ، وقد استطاع على المستوى النظري بلورة رؤية فكرية _ تحفَّظ عليها كثير من العلماء _ وعلى الرغم أنه حينما حاول تطبيقها بنفسه جاءت أقل كثيرا مما توقع أشد خصومه .هذا ومازال على قيد الحياة ، حيث حدث بينه وبين التنظيم الحاكم خلاف حادٌ مما استدعى أن يودع في السجون عدة

مرات بعلة إثارة الفتن وتأليب الشعب على النظام ، وهو الآن يتولى قيادة حزبه المنفصل عن حزبه الأصيل والذي سماه المؤتمر الشعبي (http://www.islamonline.net.) ، بتصرف .

٣٠- مجلة المنبر الصادرة عن هيئة علماء السودان – العدد الأول صفر ١٤٢٨هـ - مارس ٢٠٠٧م ، بحث بعنوان الأدلة الدامغات في الرَّد على من أنكر عذاب القبر وبعث أجساد الأموات ص (١١٦ – ١٢٣) ، بتصرف .

٣١- سورة القدر الآيتان (٤ ، ٥) .

٣٢- خرَّجه البخاري في ٩ – كتاب فضل ليلة القدر ٧٤ – باب رفع معرفة ليلة القدر لتلاحي الناس ص ٤٢٠ حديث رقم ٢٠٢٣ .

٣٣- المصدر السابق نفسه ، ص ٤١٩ حديث رقم ٢٠١٧ .

٣٤- المصدر السابق نفسه ، ٧٣ – باب تحري ليلة القدر في الوتر من العشر الآواخر ص ٤٢٠ حديث رقم ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ .

٣٥- المصدر السابق – لهيئة علماء السودان ص (١١٦ – ١٢٣) ، بتصرف .

٣٦- النَّيِّل أبوقرون : هو النَّيِّل أبوقرون بن الشيخ عبد القادر الجيلي بن الشيخ محمد أبوقرون مولده بقرية أبوقرون ، شرق النيل ، ضواحي الخرطوم . نشأ وترعرع في قريته ، قرأ القُرآن في خلوة جده بالقرية ، هذا وقد تخرَّج في كلية القانون ، جامعة الخرطوم ١٩٧٠م ، حيث التحق بالهيئة القضائية وتدرج في القضاء حتى عُيِّن ملحقاً قضائياً برئاسة الجمهورية ، ثم وزيراً للشئون القانونية في عهد جعفر نميري ، وقد أسهم في صياغة قوانين الشريعة الإسلامية (قوانين سبتمبر) في سنة ١٩٨٣م ، ألَّف عدة كتب منها الصراط المستقيم ، الوصية ، خواطر ، أحاديث في العقيدة ، التراث الشعبي ، وأخيراً كتابه _ والذي يعد طامة كبرى _ مراجعات في الفكر الإسلامي وقد جاء جزؤه الأول تحت مسمى (رسائل الشيخ النَّيِّل) ، وفيه جزئية تحت مسمى (أحبابي) والتي هي موضع مناقشتنا في هذا البحث ، فكتابه هذا يتناول موضوعات عديدة تناقش مجموعة من المباحث ، كوحدة الرسالة ، وهل للبخاري ومسلم عصمة ؟ وهل كان ابن سلول منافقاً كما ورد في الآثار . هذا ويُعدّ النَّيِّل أبوقرون المؤسس المنهجي لخلية التشيع بالسودان ، ومازال ينافح ويباشر دعوته هذه باستخدام المنهج المعروف لدى الشيعة بالتَّقِيَّةِ . وهو الآن يجد معارضة علمية قوية من قِبل علماء السودان وقد نفرت جموع كثيرة مُحِبة للنبي صلى الله عليه وسلم وآله من مجالسته والاستماع إليه لما سمعوه وطالعوه من تكفيره للشيخين الجليلين أبي بكر وعمر رضى الله عنهما وانتقاصِه لأم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها وسبه لأصحاب النبى صلى الله عليه وسلم، قطع الله دابر هذه الطائفة آمين .نقلاً عن .http://www.sudaneseonline.com بتصرف وزيادة .

٣٧- سورة الإسراء الآية ٤٧ .

٣٨- خَرَّجه البخاري في ٧٦ – كتاب الطب ٤٩ – باب الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج في كفنه ص ٢٦٢ ح ١٢٤٣ .

٣٩- فتح البارئ بشرح صحيح البخاري ١٠/١٨٤ – ١٨٥ ، بتصرف .

٤٠- سورة المؤمنون الآية ٨٩ .

٤١- الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي – الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) . تحقيق سالم مصطفى البدري المجلد الخامس ١٠/١٧٧.

٤٢- خرجه البخاري في ٦١ – كتاب المناقب ٢٥ – باب علامات النبوة في الإسلام ص ٧٦٢ ح ٣٦٢٣ .

٤٣- فتوى علماء السودان في رسائل (أحبابي) للمدعو النَّيِّل أبوقرون ، ويليها الرَّد العلمي المفصَّل ، والروافض في ميزان الشرع ، ربيع الأول ١٤٢٢ هـ مايو – يونيو ٢٠٠١م . أخذاً من معظم صفحات كُتيِّب الفتوى والبالغة عدد صفحاته ٩١ صفحة .

٤٤- محمود أبو ريَّة ولد في كفر المندرة – مركز أجا محافظة الدقهلية في ١٨٨٩م . جمع بين الدِّراسة المدنية والدينية بالمدارس الابتدائية والثانوية والمعاهد الدينية ، وقد قضى أكثر أيام عمره في مدينة المنصورة حتى وفد إلى الجيزة عام ١٩٥٧ م وبقي فيها حين وفاته في عام ١٩٧٠ م . ومن أهم آثاره العلمية ، عليٌّ ومالقيه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، مخطوط ،صيحة جمال الدين الأفغاني ، رسائل الرفاعي ، دين الله واحد ، قصة الحديث المحمدي ، وكتابه المعروف _ الطامة العظمى _ ، أضواء على السُنة المحمدية طُبعَ للأسف الشديد _ ثلاث مرات ، وفيه جزئيات هي موضع مناقشتنا في هذا البحث هذا ويعده البعض من رواد التقريب . نقلاً من كتاب (مع رجال الفكر) للسيد مرتضى الرضوى الجزء الأول من ص (١٣٠ – ١٥٨) ، نشر مكتبة الإرشاد للطباعة والنشر _ بيروت _ لندن .

٤٥- عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السُنة" من الزلل والتضليل والمجازفة ص (٨٤ – ٨٥) بتصرف .

٤٦- المصدر السابق نفسه ص ٢٨ ، بتصرف .

٤٧- خَّرجه مسلم في ٤٣ – كتاب الفضائل ٣٨ – باب وجوب امتثال مقاله شرعاً دون ماذكره صلى الله عليه وسلم من معايش الدنيا على سبيل الرأي ص ١٢٨٦ ح ٢٣٦٣.

٤٨- الشيص : التمر الذي لا يشتدّ نواه ويقوى . وقد لا يكون له نوى أصلاً ، النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام ابن الجزري بن الأثير ص ٤٩٥ .

٤٩- د. محمد بن علوي المالكي الحسني ، محمد صلى الله عليه وسلم الإنسان الكامل ص (١١٨ – ١١٩) بتصرف .

٥٠- سورة الإسراء الآية (٨١) .

٥١- الوعِلُ .. بكسر العين وكذلك بسكون العين والجمع أوعالٌ ووعول ووُعُلٌ ، والأنثى وَعِلةٌ ، وكذلك تطلق الأوعال والوعول على الأشراف والرؤوس يُشَبَّهُون بالأوعال التي لا ترى إلا في رؤوس الجبال . لسان العرب لابن منظور ١١/٧٣١.

٥٢- سورة محمد الآية (٣٨) .

فهرس المصادر والمراجع

القرءان الكريم :

١- أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني – فتح الباريء بشرح صحيح البخاري – دار إحياء التراث العربي – بيروت لبنان .

٢- أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، تحقيق وتعليق نور الدين عتر ، مطبعة الصباح – دمشق الطبعة الثالثة ١٤٢١هـــ - ٢٠٠٠م .

٣- أحمد بن محمد القسطلاني – إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري ، المطبعة الأميرية ، الطبعة الخامسة .

٤- أحمد محمد شاكر _ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث دار الكتب العلمية _ بيروت _ لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـــ _ ١٩٨٣م .

٥- إرشيف ملتقى أهل الحديث ، موقع على شبكة الإنترنت .

٦- جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، لسان العرب ، دار الفكر _ لبنان ط ٣ ، ١٤١٤هـــ ١٩٩٤ م .

٧- خليل إبراهيم ملا خاطر – مكانة الصحيحين _ المطبعة العربية الحديثة ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـــ.

٨- صديق حسن القنَّوجي – الحطة في ذكر الصحاح الستة ، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥هـــ ١٩٨٥ م .

٩- عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني – الأنوار الكاشفة لما في كتاب " أضواء على السُنة" من الزلل والتضليل والمجارفة ، عالم الكتب ١٤٠٣هـــ ١٩٨٣ م .

١٠- عثمان بن عبد الرحمن الشهروزي الشهير بابن الصلاح – علوم الحديث تحقيق نور الدين عتر ، المكتبة العلمية بيروت ١٤٠١هـــ ١٩٨١م .

١١- علي نايف بقاعي : مناهج المحدِّثين العامة والخاصة ، دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـــ ٢٠٠٣م .

١٢- فتوى هيئة علماء السودان في رسائل " أحبابي " للمدعو النَّيِّل أبوقرون ويليها الرَّد العلمي المفصل والروافض في ميزان الشرع ١٤٢٢هـــ ٢٠٠١م .

١٣- محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي – الجامع لأحكام القرآن تحقيق سالم مصطفى البدري ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـــ - ٢٠٠٠م دار الكتب العلمية _ بيروت _ لبنان .

١٤- محمد بن إسماعيل البخاري – الجامع المسند الصحيح المختصر من أُمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ، دار الأرقم ، بيروت لبنان ، رقَّم كتبه وصنع فهارسه محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم .

١٥- محمد بن طاهر المقدسي – شروط الأئمة الستة – دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٤٢١هـــ ٢٠٠٠م .

١٦- محمد بن علوي المالكي ، محمد صلى الله عليه وسلم الإنسان الكامل ، دار الشروق الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـــ ١٩٨٤ م .

١٧- محمد بن موسى الحازمي – شروط الأئمة الخمسة – دار الكتب العلمية _ بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠م .
١٨- محمد حبيب الله الجكني – زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم دار الفكر ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١ م .
١٩- محمد محمد أبو شهبة _ دفاع عن السُنة ورد شبه المستشرقين والكُتّاب المعاصرين ، دار اللواء للنشر والتوزيع الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .
٢٠- محمود سعيد ممدوح – تنبيه المسلم إلى تعدِّي الألباني على صحيح مسلم ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.
٢١- محي الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري – ابن اثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، بيت الأفكارالدولية . (بدون تاريخ الطبعة).
٢٢- مسلم بن الحجاج بن مسلم ، صحيح مسلم ، دار المغني ، الطبعة الأولي ١٤١٩هـ ـ _ ١٩٩٨م.
٢٣- موسى شاهين لاشين – فتح المنعم شرح صحيح مسلم ، دار الشروق ، الطبعة الثانية ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .
٢٤- هيئة علماء السودان الأدلة الدامغات في الرَّد على من أنكر عذاب القبر وبعث أجساد الأموات ، إعداد الأمانة العامة لهيئة علماء السودان ، ١٤٢٧هـ ـ _ ٢٠٠٦م .
٢٥- ولي الله الدهلوي – حجة الله البالغة ، طبع دار التراث القاهرة .
٢٦- يحيى بن شرف الدِّين النَّووي : تهذيب الأسماء واللغات ، طبعة القاهرة ، بدون تأريخ الطبع.
٢٧- يحيى بن شرف الدِّين النَّووي : شرح صحيح مسلم المسمَّى بالمنهاج في شرح صحيح مسلم ابن الحجّاج – دار الفكر ، بدون تأريخ الطبع .